IUGJEPS
Vol 30, No 2, 2022, pp1125-1155 ISSN 2410-5201 مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (10-1-2021)، تاريخ قبول النشر (6-4-2021)

منهج ابن الجزري في التعامل مع تعدد وجوه القراءات في كتابه (النشر)

اسم الباحث: د. هارون نوح علي معابده (القضاة) * 1

1 اسم الجامعة والبلد: أصول الدين- الدعوة وأصول الدين-جامعة العلوم الإسلامية العالمية-الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: haroon.maabdeh@wise.edu.jo

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.2/2022/36

الملخص:

منهج ابن الجزري في التعامل مع تعدد وجوه القراءات في كتابه (النشر)

يهدف هذا البحث إلى بيان منهج ابن الجزري في التعامل مع تعدد وجوه القراءات القرآنية التي وصلت إليه وأثبتها في كتابه (النشر في القراءات العشر)، والمستند الذي اعتمد عليه فيما ذهب إليه من مواقف.

وقد قمت بتتبع واستقراء ودراسة المواطن التي ورد فيها الاختلافات بين القرَّاء، وتعددت فيها الوجوه المروية عنهم، للوقوف على منهج ابن الجزري في التعامل معها من خلال بيان مصطلحاته في التعبير عن رأيه، ثم قمت بتحليل عباراته الواردة في تلك المواقف التي تعددت فيها وجوه القراءات، وتحليل الشروط التي التزم بها في قبول القراءات، للوصول للأدلة التي اعتمد عليها في بيان رأيه.

وقد توصل الباحث إلى أن لابن الجزري شخصية بارزة ومنهجية واضحة في كتابه، وقد عبر عن آرائِه بكلمات وعبارات متعددة ودقيقة، وأنه قام بدراسة وتحقيق القراءات التي نقلها، معتمداً على أدلة متعددة، كالمأثور والإجماع وما قرره المحققون وما قرأ به على شيوخه وثبوت النص عند أئمة القراءات والقياس، ولم يخرج في الغالب عن دائرة الشروط والأركان الثلاثة التي وضعوها لقبول القراءات.

كلمات مفتاحية: القراءات، النشر، ابن الجزري، منهج.

Approach Ibn Al-Jazari in dealing with multiple faces readings in his book Al-Nsher

Abstract:

This research aims to demonstrate Ibn al-Jazari's approach in dealing with the multiplicity of the Qur'anic readings that he collected and mentioned in his book al-nsher the ten readings.

The researcher traced and studied the places in which he mentioned the differences between the readers, and there are many faces, in order to know his approach by explaining the terminology he used, stating his positions on the multiplicity of the readings, the conditions he adhered to in accepting the readings, and the evidence he relied on stating his opinion.

The researcher reached a conclusion which is Ibn Al-Jazari, a prominent personality and a clear methodology in his book, and he expressed his views in multiple and accurate words and phrases, and that he studied and investigated the readings that he transmitted, relying on any evidence, which did not deviate from the three conditions and pillars that they set to accept the readings.

Keywords: Readings, Al-Nsher, Ibn Al-Jazari, Method.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين، وبعد،

فإن علم القراءات من أجل العلوم وأهمها، وذلك لتعلقه بالقرآن الكريم، وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ كتابه العزيز، فسخر له من يعلمه للناس مشافهة، إلى جانب تأليف المصنفات فيه التي اعتنت بجمع القراءات الصحيحة المقبولة وتمييزها عن الشاذة المردودة، وبيان الروايات والطرق وتمايزها عن بعضها، وكيفية أدائها.

ومن بين هذه الكتب كتاب (النشر في القراءات العشر) لمؤلفه الإمام شمس الدين ابن الجزري، الذي تصدى إلى جمع ما وصل إليه من القراءات عن القراء العشرة أئمة الأمصار ورواياتهم وطرقهم، ليكون مرجعاً يرجع إليه، وكتاباً يعتمد عليه، والتزم فيه ببيان رأيه فيما جمع بالتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح.

وقد أردت في هذا البحث أن أبين منهجه في التعامل مع تعدد وجوه القراءات المروية عن القراء، من أجل تيسير التعامل مع الكتاب لمن أراد قراءته، ومراجعة مسائل القراءات فيه.

أولاً: مشكلة البحث.

يعد ابن الجزري من أعلام القراء المحققين، وقد جمع في كتابه النشر القراءات المنقولة عن الأئمة القرَّاء ورواتهم وطرقهم، وكان لا يكتفي بمجرد النقل بل يتحقق من القراءات، فجاء هذا البحث للإجابة عن سؤال رئيسي هو: ما منهج ابن الجزري في التعامل مع تعدد وجوه القراءات التي ذكرها في كتابه النشر في القراءات العشر؟

ويتفرع عن مشكلة البحث السؤالان الآتيان:

1. ما موقف ابن الجزري من تعدد وجوه القراءات؟
2. ما الأدلة التي استند إليها في بيان موقفه من تعدد وجوه القراءات؟

ثانياً: أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى الأمور الآتية:

1. بيان موقف ابن الجزري من تعدد وجوه القراءات.
2. بيان المستند الذي اعتمد عليه فيما ذهب إليه من مواقف، وبيان مدى اعتبار تلك الأدلة.
3. بيان الشخصية العلمية الفذة التي يتمتع بها ابن الجزري، والتي تبرز من خلال منهجه في التعامل مع تعدد وجوه القراءات، والعمل على تحقيقها والتحقق منها.

ثالثاً: الدراسات السابقة.

بعد البحث والتقصي لم أعثر على دراسة سابقة عالجت هذا الموضوع على وجه الخصوص، إلا أن هناك دارسة تحت مسمى" منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول من أول الكتاب إلى نهاية باب إفراد القراءات" لمؤلفه السالم محمد الشنقيطي، وهي رسالة دكتوراه مقدمة في قسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام 1421 هـ، وهي كما يظهر من العنوان مقسمة إلى قسمين الأول في دراسة منهج الكتاب، والثاني في تحقيق نص الكتاب، وقد قام المؤلف بدراسة منهجه بشكل عام بما يتناسب مع دراسته، ولم يأت على موضوع هذا البحث بالتفصيل.

رابعاً: منهج البحث.

يقوم البحث على المنهجين الآتيين:

1. **المنهج الاستقرائي:** وذلك بتتبع مواطن تعليقاته على القراءات التي رويت فيها وجوه متعددة، وتصنيفها، ليظهر بذلك مواقفه منها.
2. **المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل عباراته الواردة في تلك المواطن للوقوف على الأدلة التي اعتمد عليها في تلك المواقف، وبيان مدى اعتبارها.

خامساً: خطة البحث

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: التعريف بابن الجزري وكتابه.

أولاً: التعريف بابن الجزري.

ثانياً: التعريف بكتاب (النشر) وأهميته.

المبحث الأول: موقف ابن الجزري من تعدد وجوه القراءات.

المبحث الثاني: شروط القراءة المقبولة عند ابن الجزري وأدلته في مواقفه من وجوه القراءات

الخاتمة: في بيان أهم نتائج البحث.

هذا، وإني أسأل الله عزَّ وجل التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، والعون على تحقيق المراد، وأن يكون البحث من العلم الذي ينتفع به، إنه سبحانه أكرم مسؤول.

التمهيد: التعريف بابن الجزري وكتابه

أولاً: التعريف بابن الجزري

أ. اسمهُ ونسبهُ وكنيتهُ ولقبهُ.

هو محمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن يوسف بن الجزريّ، العُمريُّ، الدمشقيُّ، ثمَّ الشِّيرازيُّ، الشَّافعيُّ، المقرئُ، ويُعرَف بابن الجزريّ. (1)

والجزريُّ: نسبةٌ إلى جزيرة ابن عمر (الحسن بن عمر بن الخطّاب)، وهي بلدةٌ شمال الموصل، بينهما ثلاثة أيام (2)، **والعمريُّ:** الظاهر أنها نسبة لابن عمر الذي سميت الجزيرة باسمه، **والدمشقيُّ:** نسبة لدمشق التي ولد، ونشأ فيها، **والشِّيرازيُّ:** نسبةٌ إلى شيراز، وهي إحدى المدنِ التي سكنها ابنُ الجزريّ وتوفي فيها (3)، وتقعُ اليوم في إيران، **والشَّافعيُّ:** نسبةٌ إلى المذهب الشافعي.

وكنيته: أبو الخير (4)، ولقِّب بالعديد من الألقاب منها: شمسُ الدِّين (5)، والشَّمس (6)، وكان يلقبُ في بلاده بالإمامِ الأعظم. (7)

ب. مولدهُ ونشأتهُ وشيوخه ووفاته:

1. مولدُهُ:

أما مولده فكان في ليلةِ السبت الخامس والعشرين من شهرِ رمضان، سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، داخل خط القصَّاعين بين السُّورين بدمشق (8).

(1) ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد، **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1431هـ - 2010)، ط1، ج2، ص327. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، دار الجيل، بيروت، ج9، ص255. ابن حجر، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ج3، ص466. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، (1406هـ - 1986)، ط1، ج9، ص298.

(2) الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، **معجم البلدان**، ط2، دار صادر، بيروت، (1995)، ج1، ص38.

(3) ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج2، ص331.

(4) ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج2، ص327.

(5) ابن حجر، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ج3، ص466.

(6) السخاوي، **الضوء اللامع**، ج9، ص255.

(7) ابن حجر، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ج3، ص467.

(8) هي مَحِلَّةٌ في دمشق، من ناحية باب الفرج إلى باب الفراديس، ينظر: النعيمي، عبد القادر بن محمد، **دور القرآن في دمشق**، تحقيق صلاح الدين المنجد، قسم الملاحق، دمشق، (1365هـ - 1946م)، ص75.

2. نشأته وشيوخه:

كانت نشأته في دمشق، وأما شيوخه: فقد كان أولهم والده، وفي ذلك يقولُ ابنُ الجزريّ: " فأمَّا الشيخُ الأولُ: وهو والدي –رحمه الله تعالى، وجزاه عني خير الجزاء، وجمع بيني وبينه في دار البقاء– فإني قرأتُ عليه القرآنَ العظيمَ مرَّات، وسمعَ من لفظي الرواياتِ كرَّات"[1]، وسمع الحديثَ من جماعةٍ من أصحابِ الفخرِ ابن البخاري وغيرهم[2]، وقد تتلمذ على العديدِ من شيوخِ القراءات في بلده، والذين كان يختارُهم بعنايةٍ شديدةٍ، وهذا ما صرَّح به هو بنفسه فقال: "ولما نشأتُ واشتغلتُ بهذا العلم الشريف، وقرأت القراءاتِ على من عَلِمْتُه قيّمًا به بدمشق المحروسة، فكنتُ أُنقِّبُ وأتفحصُ عمن انتهت إليه رئاسةُ القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة، وهو فيها عالي الإسناد".[3]

ومن شيوخه في القراءات: الشَّيخ أبو الحسن القدسي(ت:794هـ) [4]، والشيخ السَّرُوجي (ت:764هـ) [5]، والشيخ ابن السَّلَّار(ت:782هـ) [6]، والشيخ السَّلامي (ت:775 هـ) [7]، والشيخ ابن اللبان (ت: 776هـ) [8]، والشيخ ابن الطَّحان (ت: 782هـ). [9]

3. وفاته:

ذكر أحد تلاميذه وفاته فقال: "قال الفقيرُ المغترفُ من بحاره تُوفي شيخنا – رحمه الله – ضحوة الجمعة لخمسٍ خلون من أول الربيعين، سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، بمدينة شيراز، ودفن بدار القرآن التي أنشأها، وكانت جنازته مشهودةً، تبادر الأشرافُ والخواصُ والعوامُ إلى حملها وتقبيلها". [10]

(1) ابن الجزري، محمد بن محمد، (1435هـ – 2014م)، **جامع أسانيد ابن الجزري**، تحقيق: د. حازم حيدر، كرسي تعليم القرآن الكريم وإقراءه جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، ص67.

(2) ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج2، ص328.

(3) ابن الجزري، **جامع أسانيد ابن الجزري**، ص36.

(4) ابن الجزري، **جامع أسانيد ابن الجزري**، ص68. وينظر ترجمة القدسي: ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله، **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، (1410هـ – 1990م)، ج2، ص236.

(5) ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج1، ص298.

(6) ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج1، ص672.

(7) ينظر: ابن الجزري، **جامع أسانيد ابن الجزري**، ص91.

(8) ينظر: ابن الجزري، **جامع أسانيد ابن الجزري**، ص99. وينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج2، ص102.

(9) ينظر: ابن الجزري، **جامع أسانيد ابن الجزري**، ص94. وينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج1، ص41–42.

(10) ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج2، ص331.

ثانياً: التعريف بكتاب (النشر) وأهميته.

أ- التعريفُ بالكتاب

سماه صاحبه (النشر في القراءات العشر)، ويعدُّ كتاب (النشر) من أهم وأشهر كتب القراءات، وقد وصف ابن الجزري كتابه فقال: "وجمعتها – يعني القراءات والروايات والطرق – في كتابٍ يُرْجَعُ إليهِ، وسفرٍ يُعْتمدُ عليه، لم أدع عن هؤلاءِ الثقاتِ الأثباتِ حرفًا إلا ذكرته، ولا خلفًا إلا أثبتُهُ، ولا إشكالًا إلا بينتُهُ وأوضحتُه، ولا بعيدًا إلا قربتُهُ، ولا مفرَّقًا إلا جمعتُهُ ورتبتُهُ، منبِّهًا على ما صحَّ عنهم وشذَّ، وما انفردَ به منفردٌ وفذَّ". (1)

وقد ذكر ابن الجزري أسباب تأليفه لهذا الكتاب، ومن هذه الأسباب: خوفه من ذهاب هذا العلم، وفي ذلك يقول: "وإنّي لمَّا رأيتُ الهممَ قد قصُرَت، ومعالمَ هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمتهِ الآفاقُ، وأقْوَت من موفقٍ يُوقِفُ على صحيح الاختلافِ والاتفاق، وتُرِكَ لذلك أكثرُ القراءاتِ المشهورة، ونُسِيَ غالبُ الروايات الصَّحيحة المذكورة...فعمدتُ إلى أثبتِ ما وصلَ إليَّ من قراءاتهم، وأوثقِ ما صحَّ لديَّ من رواياتهم، من الأئمَّةِ العشرةِ قرَّاءِ الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصارِ". (2)

ومنها حرصه على تصحيح بعض المفاهيم السائدة عند الناس فيما يتعلق بالقراءات، مثل اعتقاد بعضهم أنَّ القراءاتِ الصحيحةَ هي فقط التي في (الشَّاطبية) و(التَّيسير)، وأن ما لم يكن في هذينِ الكتابينِ فهو شاذ ومردود، فقال: "حتى كاد الناسُ لم يثبتوا قرآنًا إلا ما في الشاطبية والتيسير، ولم يعلموا قراءاتٍ سوى ما فيهما من النَّزْرِ اليسير"(3)، وأنَّ القراءَ السبعةَ هم المعنيون بقول النبي ﷺ: " أُنزل القرآن على سبعة أحرف". (4)

ومنها بيانه لرأيه فيما وصله من القراءات، وفي هذا يقول: "ملتزمًا للتَّحريرِ والتَّصحيحِ والتَّضعيفِ والتَّرجيحِ، معتبرًا للمتابعاتِ والشواهدِ، رافعًا إبهامَ التركيبِ بالعزوِ المحققِ إلى كلِّ واحدٍ". (5)

---

(1) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي(ت:833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، مراجعة الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ، بدون طبعة، ج1، ص56.

(2) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي(ت:833هـ)، **النشر في القراءات العشر** (الطبعة المعتمدة في هذه الدراسة)، مراجعة الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ، بدون طبعة، ج1، ص54.

(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص54.

(4) متَّفق عليه، أخرجه: البخاري، محمد بن إسماعيل، (1422هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه** (صحيح البخاري)، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم (4706)، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، **الجامع الصحيح** (صحيح مسلم)، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، برقم (818).

(5) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص56.

ب- بيانُ أهمِّيَّته:

تبرز أهمية هذا الكتاب من خلال ثناء العلماء عليه، وفي هذا يقولُ تلميذه النويريُّ: "كتابه المُسمَّى بـ (النَّشر في القراءات العشر) الذي لم يَنسُجْ ناسِجٌ على منواله، ولم يأتِ أحدٌ بمثاله... ومن زعم أنَّ هذا العلمَ قد مات قِيلَ له: قد حيِيَ بـ(النَّشْرِ)، ولعَمْري إنَّه لجديرٌ بأن تُشَدَّ إليه الرحالُ فيما دونه، وتقفَ عنده فحولُ الرجالِ ولا يَعْدُونه، فجزاه الله على تعبهِ وفحصهِ عظيم الأَجرِ وجزيل الثواب يوم الحشرِ". [1]

وبين الشيخُ الضباعُ أهمية الكتاب – وهو من محققي الكتاب- فقال: " فإن كتابَ (النشر في القراءات العشر) سفرٌ جلَّ قدره، وفاحَ بين الأنام عطرُهُ، وعزَّ على الزمان أن يأتيَ بمثله... جمع فيه مؤلفهُ رحمه الله تعالى من الروايات والطرق ما لا يَعْتَوِرُهُ وَهْنٌ، ولا يتطرق إليه شكٌّ ولا طعنٌ، على تواترٍ محكم، وسندٍ متصلٍ معلم". [2]

(1) النويريُّ، محمد بن محمد بن محمد بن علي، **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق د. مجدي محمد باسْلوم، دار الكتب العلمية، بيروت (2009)، ط2، ج1، ص225.

(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، مقدمة الكتاب ص (ب).

المبحث الأول: موقف ابن الجزري من تعدد وجوه القراءات

وقف ابن الجزري موقف المحقق الخبير بما يرد إليه من القراءات ووجوهها، متفحصاً لها ومدققاً فيها، كما وعد في مقدمة كتابه، وفيما يأتي بيان للكلمات والعبارات التي استخدمها في بيان موقفه، وتفصيل موقفه من تعدد الوجوه.

المطلب الأول: العبارات والصيغ التي استخدمها في بيان موقفه

استخدم ابن الجزري كلمات وعبارات تبين موقفه من المسائل التي اختلف فيها، وقد رأيت أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام، لكل قسم منها دلالته، وهذه الأقسام هي:

القسم الأول: ما يدل على قبوله لجميع الأقوال في المسألة دون تقديم لأحدها على الآخر، ومنها:

عبارة: "والوَجْهان صحيحان، قرأتُ بهما وبهما آخذُ"[1]، وعبارة: "الصَّحيحُ جواز كل من الثلاثة لجميع القرَّاء"[2]، وهاتان العبارتان وأمثالهما ظاهرتا الدلالة على قبوله للوجوه الواردة في المسألة الواحدة كلها.

القسم الثاني: ما يدل على قبوله للوجهين أو الوجوه جميعاً، لكنه يقدم واحداً منها على بقية الوجوه، ومنها:

- كلمة (أصح): التي جاءت على عدَّة صُوَر، مثل: "وأصحُّ القولينِ"[3]، و"وهو الأصحُّ"[4]، و"وهذا الوجهُ من أصحُّ الوجوهِ"[5]، وهوَ الأصحُّ وعليهِ العملُ"[6]، وأصحُّ قياسًا"[7]، وكما هو معلوم فإن كلمة (أصح) تفيد أنه يرجح هذا القول، وتفيد أيضاً أنه لا يرد القول الآخر لأن الآخر صحيح.
- وكلمة (أرجح): وجاءت بصيغة واحدة هي: "والأرجحُ" [8]، وتفيد ترجيحه لهذا الوجه، وعدم رده للآخر؛ لأن الآخر الذي يقابله راجح.
- وكلمة (أحسن): مثل قوله: "وهو الأحسن"[9]، و"وهذا أحسن ما يقال في هذه المسألة" [1]، ويقابله الحسن، والحسن غير مردود.

---

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص293.
(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص336.
(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص211.
(4) ابن الجزري، **النشر**، ج2، ص114، ص 246.
(5) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص443.
(6) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص291.
(7) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص221.
(8) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 258، ج2، ص 114
(9) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 234، 447.

- وكلمة (الأولى): مثل قوله: "وهو الأولى"[2]، و"وهذا هو الأولى بالقياسِ والأداءِ"[3]، وهي تفيد أن هناك وجهاً آخر غير مردود، ولكن هذا أولى منه.
- وكلمة (الأقيس): مثل قوله: "وهو الأَقيَسُ"[4]، وتفيد أن القول الآخر موافق للقياس وهو مقبول، لكن الأقيس أكثر مطابقة منه في عملية القياس، ولذا قدمه على الآخر.
- وعبارة: "وهو أعدلُ المذاهبِ عندي"[5]، وهي تفيد تعدد المذاهب في مسألة واحدة وكلها مقبولة، لكنه يقدم ما هو أعدل من وجهة نظره.
- وعبارة: "هذا الذي أميل إليه"[6]، ومثلها عبارة "إليه أجنح"[7]، وهما عبارتان تدلان على تقديمه لما مال وجنح إليه، دون رفضه للقول الآخر، كما يظهر لي من العبارتين.
- والعبارات التي تدل على الأخذ والاختيار مثل قوله: "وبه نأخذُ وله نختار"[8]، و "وهو اختياري" [9]، "وبه نأخذُ" [10]، وهي عبارات تدل على أنه قدم قولاً من مجموعة أقوال كلها مقبولة.

القسم الثالث: ما يُشعر بقبوله لوجه وردّه الوجوه الأخرى، ومنها:

- كلمة (الصحيح): كقوله: "الصحيح" [11]، و"على القول الصحيح"[12]، و" الصحيحُ المختارُ عندنا"[13]، و" الصحيح بل الصوابُ"[14]، و"وهذا هو الصحيح عندنا"[15]، فهذه كلمة تدل على قبوله لهذا القول مع رده للقول أو الأقوال الأخرى؛ لأن الصحيح كما هو معلوم يقابله الخطأ، والخطأ مردود.

---

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص257.
(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص334، 354، ج2، ص51.
(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص354.
(4) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص269، 348.
(5) ابن الجزري، **النشر**، ج2، ص 124.
(6) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص333.
(7) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص334، ج2، ص79.
(8) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص291.
(9) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 304، 267، 269، 461.
(10) ابن الجزري، **النشر**، ج2، ص53، 66، 128.
(11) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 204، 211، 283.
(12) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 201.
(13) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص198، 345.
(14) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 208.
(15) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص15، 199.

- كلمة(الصواب): مثل قوله: "والصواب"[1]، و"وهذا القولُ هو الذي يظهرُ صوابُه"[2]، والصواب يقابله الخطأ أيضاً، وهو مرفوض.
- كلمة (الظاهر): فيقول في ترجيحاته: "والظَّاهرُ "[3]، وهي تفيد قبوله للقول الموصوف بها ورده للقول الآخر؛ لأن الآخر غير ظاهر أي الدليل على صحته غير ظاهر لعدم وجوده، ولذا فهو قول مردود.
- عبارة: "والذي نعتَقِدُهُ"[4]، كان يعبر بها عن قبوله لقول ما ورده للقول الآخر، وهي عبارة كما يظهر منها تدل على أن تصديقه وترجيحه لهذا القول أمر مجزوم ومقطوع به، وأن القول الآخر مقطوع بعدم صحته؛ لأن يقين الإثبات يقابله يقين النفي.
- عبارة: "وينبغي أن لا يعملَ بخلافِهِ"[5]، وهي عبارة تدل على قبوله لقول ما، وحثه على عدم العمل بالأقوال الأخرى، وذلك في غالب الظن لرده لها وعدم قبوله إياها.

المطلب الثاني: موقفه من تعدد وجوه القراءات

أولا: ذِكْرُ الوجوه الواردة في قضية وقبوله لها جميعاً

ذكر ابن الجزري بعض الوجوه في قضايا القراءات ثم بين صحتها، وقبوله لها جميعاً، وهو أمر ليس فيه اشكال لأن تعدد وجوه القراءات في كلمة واحدة أمر معروف ومشهور ولا ينكره أحد، فإذا ما وصلت الوجوه بطريق صحيحة كان قبولها أمراً لا مفر منه، ومن الأمثلة على ذلك:

1. في الاختلاف الوارد عن رويس [6] في كلمات مخصوصة، وهي أربع:﴿ يَوَيْلَتَىٰ ﴾ [الفرقان:28]، وفي [هود:72]، و﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾ [يوسف:84]، و﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ ﴾ [الزمر:56]، وحرف الظرف ﴿ ثُمَّ ﴾ [البقرة: 28] وحيث وقع، فقد رويت عن رويس بالهاء وبغير الهاء، صحح ابن الجزري الوجهين فقال:" وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْ رُوَيْسٍ قَرَأْتُ بِهِمَا، وَبِهِمَا آخُذ". [7]

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 284، 294، 394.
(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 31.
(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 246، 452.
(4) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص271.
(5) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص334.
(6) هو محمد بن المتوكل (رويس) (ت238هـ)، من رواة الإمام يعقوب الحضرمي البصري. ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1997م، ص 126.
(7) ابن الجزري، **النشر**، ج2، ص136.

2. ذكر اختلاف القراء في مقدار المدِّ العارضِ [1] للسكونِ بين الإشباع والتوسط والقصر، ثم ذهب ابنُ الجزريّ إلى الأخذِ بالأوجهِ الثلاثةِ فقال: "الصَّحيحُ جوازُ كلٍّ من الثلاثةِ لجميعِ القرَّاءِ". [2]
3. في بابِ هاء الكنايةِ[3] ذكر الاختلاف في هاءِ الكنايةِ عن هشام[4]، في سبعةِ مواضع: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ موضعان في [آل عمران:75]، و﴿نُوَلِّهِۦ﴾، و﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [النساء:115]، و﴿نُؤْتِهِۦ﴾ موضعان في [آل عمران:145]، و﴿نُؤْتِهِۦ﴾ [الشورى:20]. بين القصر والصلة، ثم ذهب إلى الأخذِ بالوجهين فقال: "والوجهان صحيحانِ ذكرهما الشَّاطبيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ". [5]

ثانياً: تقديم أحد الوجوه على الآخر دون رفضه للوجه الآخر

يلاحظ من تعليق ابن الجزري على بعض وجوه القراءات التي يذكرها أنه يقدم أحدها على الأخر، دون رده أو رفضه للوجه الآخر، فهو من باب تقديم الأصح على الصحيح، والأرجح على الراجح، ومن الأمثلة على هذا ما يأتي:

1. ذكر اختلاف القراء في عدد مراتب المد المتصل[6] إلى ثلاثة أقوال، القول الأوَّل: أنَّها على أربع مراتب، هي: الإشباع، ودونه، والتوسط، ودونه، والقول الثَّاني: أنَّها على ثلاثِ مراتب، هي: وسطى، وفوقها، ودونها ، والقولُ الثَّالثُ: أنَّها على مرتبتين، هما: طولى، ووسطى، واختار الأخذِ بالقولِ الثَّالثِ، دون رده للأقوال الأخرى، وهذا ما يفهم من قوله:" وَإِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفَاوُتِ لَا يَكَادُ يَنْضَبِطُ، وَالْمُنْضَبِطُ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا هُوَ الْقَصْرُ الْمَحْضُ وَالْمَدُّ الْمُشْبَعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ عُرْفًا، وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ تَجْرِي فِي الْمُنْفَصِلِ، وَيَجْرِي مِنْهَا فِي الْمُتَّصِلِ الِاثْنَانِ الْأَخِيرَانِ، وَهُمَا الْإِشْبَاعُ وَالتَّوَسُّطُ– وهو الذي استقرَّ عليه رأيُ المحقِّقين من أئمَّتِنا قديمًا وحديثًا... وهو الذي أميلُ إليه، وآخُذُ به غالبًا وأُعوِّلُ عليهِ"[7].

(1) هو المد الحاصل من وقوع حرف ساكن سكوناً عارضاً بعد حرف المد. ينظر: د. محمد عصام مفلح القضاة وآخرون، **الواضح في أحكام التجويد**، دار النفائس، ط3، 1418هـ -1998م، ص94.

(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص336.

(3) هي هاء زائدة، يكنى بها عن المفرد الغائب. ينظر: القضاة، **الواضح**، ص 95.

(4) هو أبو الوليد هشام بن عمار السلمي (ت 245 هـ)، راوي ابن عامر بقراءته على عراك بن خالد عن يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر. ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص116.

(5) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص306. و(ينظر: الشاطبي، **حرز الأماني ووجه التهاني**، البيت رقم 163، ص17).

(6) هو أن يأتي حرف المد وبعده همز في كلمة واحدة. ينظر: القضاة، الواضح، ص90.

(7) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص333.

2. ذكر الخلاف في قطع الموصول في كلمتي (وَيْكَأَنَّ)، و(وَيْكَأَنَّهُ) في قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[القَصَص:82] التي كتبت في جميع المصاحف كلمة واحدة موصولة، فذكر أن فيها ثلاثة وجوه، الأول: الوقوف على اليَاءِ مقطوعَةً منَ الكَافِ، وإذا ابتدأَ ابتدأ بالكافِ (كأنَّ) وَ(كَأَنَّهُ)، والثاني: الوقوف عَلَى الكافِ مقطوعَةً مِنَ الهمزةِ، وإذا ابتدأَ ابتدأَ بالهمزةِ (أَنَّ) وَ(أَنَّهُ)، والثالث: الْوَقْفُ عَلَى الْكَلِمَةِ بِأَسْرِهَا، ثم ذهب بعد ذلك إلى اختيار الوجه الثالث فقال: "وَهَذَا هُوَ الْأُولَى، وَالْمُخْتَارُ فِي مَذَاهِبِ الْجَمِيعِ، اقْتِدَاءً بِالْجُمْهُورِ، وَأَخْذًا بِالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[1]، وهذه العبارة وإن كانت قوية في التعبير عن رأيه ومذهبه وأنه المختار عند الجمهور إلا أنها تعني أيضاً عدم رفضه للوجه الآخر، فهناك من يأخذ به من غير الجمهور.

3. في اختلافهم في حكم حرف اللام بين الترقيق والتفخيم إذا فصل بينها وبين حرف التفخيم ألف، في المواضع التالية: (فِصَالًا) في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا ﴾ [البقرة:233]، و(يَصَّالَحَا) [2] في قوله تعالى: ﴿ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾[النساء:128]، و(طَالَ) في قوله تعالى: ﴿ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ ﴾ [طه:20]، وَفِي قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ﴾[الأنبياء:44]، وفي قوله تعالى: ﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ ﴾ [الحديد:16]. ذكر أن الكثير ذهب إلى الترقيق من أجل الفاصل، وأن بعضهم الآخر روى تغليظها لقوة حرف التفخيم. وصحح القولين، لكنه قدم الثاني على الأول، وفي ذلك يقول:" وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ. وَالْأَرْجَحُ فِيهِمَا التَّغْلِيظُ لِأَنَّ الْحَاجِزَ فِي الْأَوَّلِ أَلِفٌ وَلَيْسَ بِحَصِينٍ، وَلِأَنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ، وَفِي التَّغْلِيظِ دَلَالَةٌ عَلَى حُكْمِ الْوَصْلِ فِي مَذْهَبِ مَنْ غَلَّظَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ ".[3]

ثالثاً: التفصيل في المسألة

ذهب ابن الجزري في بعض المسائل إلى التفصيل فيها دون الميل إلى قول من الأقوال، ولعل ذلك لأنه يرى أن الميل إلى أحد الأقوال بالكليَّة ليس صواباً، وفيه تعميم للحكم على كافة المواضع، وهو أمر لا يراه مناسباً، ففصل في المسألة، ومن هذه المواضع التي ذهب فيها إلى التفصيل:

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج2، ص152.

(2) وهي قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب، ينظر: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: 381هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981م، ص 182.

(3) ابن الجزري، **النشر**، ج2، ص113.

1. تفصيله في مسألةِ تركيب القراءاتِ[1]، فقد ذكر الخلافَ فيها، وأن العلماء فيها على فريقين، هما: المجيزونَ له مطلقاً، وهم أكثر الأئمة، والمانعونَ له، لكنه لم يأخذ بقول أحد الفريقين على الإطلاق بل رأى أن من الصواب التفصيل في المسألة، فقال: "وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ وَالْعُدُولُ بِالتَّوَسُّطِ إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، فَنَقُولُ: إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَرَتِّبَةً عَلَى الْأُخْرَى فَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ مَنْعُ تَحْرِيمٍ، كَمَنْ يَقْرَأُ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾[البقرة:37] بِالرَّفْعِ فِيهِمَا، أَوْ بِالنَّصْبِ آخِذًا رَفْعَ آدَمَ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَرَفْعَ كَلِمَاتٍ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَنَحْوَ ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[آل عمران:37] بِالتَّشْدِيدِ مَعَ الرَّفْعِ، أَوْ عَكْسِ ذَلِكَ، وَنَحْوِ ﴿أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ [الحديد:8] وَشِبْهُهُ مِمَّا يُرَكَّبُ بِمَا لَا تُجِيزُهُ الْعَرَبِيَّةُ وَلَا يَصِحُّ فِي اللُّغَةِ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّا نُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ مَقَامِ الرِّوَايَةِ وَغَيْرِهَا، فَإِنْ قَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الرِّوَايَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَذِبٌ فِي الرِّوَايَةِ وَتَخْلِيطٌ عَلَى أَهْلِ الدِّرَايَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ النَّقْلِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْقِرَاءَةِ وَالتِّلَاوَةِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ صَحِيحٌ مَقْبُولٌ لَا مَنْعَ مِنْهُ وَلَا حَظْرَ، وَإِنْ كُنَّا نَعِيبُهُ عَلَى أَئِمَّةِ الْقِرَاءَاتِ الْعَارِفِينَ بِاخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ مِنْ وَجْهِ تَسَاوِي الْعُلَمَاءِ بِالْعَوَامِّ لَا مِنْ وَجْهِ أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ، إِذْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ تَخْفِيفًا عَنِ الْأُمَّةِ، وَتَهْوِينًا عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْمِلَّةِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِمْ قِرَاءَةَ كُلِّ رِوَايَةٍ عَلَى حِدَةٍ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ تَمْيِيزُ الْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ وَانْعَكَسَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّخْفِيفِ وَعَادَ بِالسُّهُولَةِ إِلَى التَّكْلِيفِ"[2].
2. موافقته على التفصيل في مسألة البسملةِ في أوساطِ براءةَ، فبعد أن أشار إلى الأقوال الأربعة في المسألة وهي: التخيير بين الإتيان بها وعدمه، والجواز، والمنع، والتفصيل، مال إلى القول بالتفصيل في المسألة، فقال:" إنَّ من ذهبَ إلى تركِ البسملةِ في أوْساطِ غيرِ براءة لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذا لا إشكالَ في تركها فيها عند من ذهبَ إلى التفصيلِ؛ إذ البسملةُ عندهم في وسطِ السورةِ تبعٌ لأوَّلها، ولا تجوزُ البسملةُ أوَّلَها فكذلك وسطها، وأمَّا من ذهبَ إلى البسملةِ في الأجزاءِ مطلقًا فإنِ اعتبرَ بقاءَ أثرِ العلَّةِ التي من أجلِها حُذِفتِ البسملةُ من أوَّلها، وهي نُزولُها بالسيف – كالشَّاطبيّ[3] ومن سلكَ مسلكَه – لم يُبسملْ، وإن لم يعتبرْ بقاءَ أثرِها أو لم يَرَها علَّةً بسملَ بلا نظرٍ "[4].

---

(1) هو التنقُّلُ بينَ القراءاتِ أثناءَ التلاوةِ من غيرِ إعادةٍ لأوجهِ الخلافِ، ودون الالتزامِ بروايةٍ معيَّنةٍ. ينظر: الدُّوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد، مختصر **العبارات لمعجم مصطلحات القراءات**، دار الحضارة للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م ، ص46.

(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 19.

(3) عبد الرحمن بن علي بن أحمد أبو الحسن بن الدوش (ت: 496هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 253.

(4) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 266.

3. تفصيله في المرتبةِ السَّادسةِ من مراتب المدِّ في المنفصلِ والمتصلِ[1]، فقد ذكر بعض القراء أن مراتب المد خمسة، وهذه المراتب هي: الأولى: القصرُ، والثانيةُ: فويقُ القصر، والثَّالثةُ: فوقها قليلًا، والرَّابعةُ: فوقها قليلًا، والخامسةُ: فوقها قليلًا، والمرتبة الأولى هي المد المحض، وقدرت الثانية بألفين، والثالثة بثلاث ألفات، والرابعة بأربع ألفات، والخامسة بخمسِ ألفات، واختلفوا في المرتبةِ السَّادسة، بين من يرى أنها تابعة للخامسة، ومن يرى أنها مرتبة مستقلة [2].

فذهب ابن الجزري إلى التفصيل في المسألة فقال: " والصوابُ – والله أعلم – أنَّ هذه المرتبةَ إنَّما تتأتَّى لأصحابِ السكتِ على المدِّ، لا لأصحابِ السَّكتِ مطلقًا؛ فإنَّ من يسكتُ على حروفِ المدِّ قبلَ الهمزِ كما يسكتُ على السَّاكنِ غيرِه قبل الهمزِ لا بُدَّ لهم من زيادةِ قدرِ السكتِ بعد المدِّ، فمن ألحقَ هذه الزيادةَ بالمدِّ زادَ مرتبةً على المرتبةِ الخامسةِ، ومن لم يُلحقْها بالمدِّ لم يتجاوزِ المرتبةَ الخامسةَ، ومن عدلَ عن ذلك فقد عدلَ عن الأصوبِ والأقومِ"[3].

رابعاً: ردُّ بعضِ الوجوه وعدمُ قبولها

ذهب ابن الجزري إلى الترجيح بين الأقوال في بعض المسائل الخلافية بين القرّاء، وهو أمر يتطلب رده لأحد القولين، وربما رد وجهاً واحداً وقَبِلَ باقي الوجوه، ومن المواطن التي ردَّ فيها بعض الأقوال ما يأتي:

1. في كلامه عن المفاضلةِ بين أنواع القراءة ومقدارها الذي كان العلماء فيه على فريقين، الفريق الأول قال: إنَّ كثرةَ القراءةِ مع السرعةِ أفضل، والفريق الثاني قال: إنَّ التَّرتيلَ والتدبرَ مع قلةِ القراءةِ أفضل من السرعةِ مع كثرتها، لم يكتف بالاختيار بين القولين فقط بل إن ظاهر كلامه يدل على رده للقول الأول، والأخذ بالقول الثاني، وفي ذلك يقول: "والصحيحُ بل الصَّوابُ ما عليه معظمُ السلفِ والخلفِ، وهو أنَّ الترتيلَ والتَّدبُّرَ مع قلةِ القراءةِ أفضلُ من السرعةِ مع كثرتِها؛ لأنَّ المقصودَ من القرآنِ فهمُهُ والتفقُّهُ فيهِ والعملُ به، وتلاوتُه وحفظُه وسيلةٌ إلى معانيهِ".[4]

(1) المتصل هو أن يأتي حرف المد وبعده همز في كلمة واحدة، والمنصل ما كان في كلمتين. ينظر: القضاة، **الواضح**، ص90.
(2) ينظر هذه المراتب في ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص320– 325.
(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص326.
(4) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 209.

2. في باب الإدغامِ الكبيرِ[1] ذكر في أوجهِ اجتماعِ الإدغام الكبير مع الهمز السَّاكنِ أربعةَ أوجهٍ، الوجهُ الأوَّل: الإظهارُ مع الإبدال، والوجهُ الثَّاني: الإدغامُ مع الإبدال، والوجهُ الثَّالث: الإظهارُ مع الهمز، وهذه الوجوه الثلاثة مروية عن أبي عمرو[2]، والوجه الرَّابع: الإدغامُ مع الهمز، وقد انفرد بذكره الهذلي[3].

وبيَّن ابن الجزري رأيه في هذه الوجوه فأثبت الثلاثة الأولى، ورد الوجه الرابع منها الذي انفرد به الهذلي، ووصفه بأنه ممنوع لا تجوز القراءة به؛ لأنه يرى أن ذلك وهْمٌ منه، ثم قال: "الصوابُ الرجوعُ إلى ما عليهِ الأئمَّة وجمهور الأمةِ، ونصوص أصحابه، وهو الصحيح"[4]. ويقصد بذلك الوجوه الثلاثة الأولى.

3. ذكر الخلاف في مسألةِ ابتداءِ (براءةَ) بالبسملةِ. وأن فيها قولين: القولُ الأوَّلُ: المنعُ من قراءةِ البسملةِ عند الابتداءِ بسورةِ براءةَ، والقولُ الثَّاني: جوازُ البسملةِ أوَّلَ براءةَ. ثم ذهب إلى الأخذ بالقول الأول ورد القول الثاني، فقال:" لا خلافَ في حذفِ البسملةِ بين الأنفالِ وبراءةَ، عن كلِّ من بسملَ بين السورتينِ، وكذلك في الابتداءِ ببراءةَ على الصَّحيحِ عند أهلِ الأداءِ "[5]. وهي عبارة يفهم منها رده للقول الثاني لأنه إذا كان القول الأول صواباً قابله الخطأ، وهو القول الثاني.

(1) الإدغام إدخال حرف في حرف، وهو على نوعين: كبير: ما كان الأوَّلُ من الحرفين فيه متحرِّكًا، وصغير: وهو الذي يكونُ الأوَّلُ منهما ساكنًا. ينظر: ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص274.

(2) هو أبو عمرو زبَّان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري (ت: 154هـ) أحد القراء العشرة. ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 58.

(3) هو أبو القاسم الهذلي المقرئ الجوال (ت: 471)، أحد من طوف الدنيا في طلب القراءات، واسمه يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة المغربي البسكري، وبسكرة بليدة بالمغرب، ورحل من أقصى المغرب، إلى بلاد الترك. ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 243.

(4) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص278.

(5) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص264.

المبحث الثاني: شروط القراءة المقبولة عند ابن الجزري وأدلته في مواقفه من وجوه القراءات.

ذكر علماء القراءات شروطاً للقراءة المقبولة كانت محل اتفاق من جمهورهم وخالف بعضهم تلك الشروط، فكان لا بد من بيان موقف ابن الجزري من تلك الشروط بشكل عام، ثم الحديث عن أدلته التي اعتمد عليها في مواقفه من تعدد وجوه القراءات، ليظهر مدى توافق الأدلة التي اعتمد عليها مع تلك الشروط العامة لقبول القراءات.

المطلب الأول: شروط القراءة المقبولة عند ابن الجزري

وافق ابن الجزري جمهورَ العلماءِ من السَّلف والخلفِ في الشروط التي اشترطوها في القراءة والتي لا بد من توفرها فيها حتَّى تقبل وتعدَّ قرآنًا، وأطلقوا عليها مسمى (أركان القراءة الصحيحة)، وهي ثلاثة [1]:

الركن الأول: موافقةُ العربيةِ، ولو بوجهٍ.

الركن الثاني: موافقةُ أحدِ المصاحف العثمانيَّة، ولو احتمالًا.

الركن الثالث: صحةُ السندِ، مع الشهرةِ والاستفاضةِ.

وفي ذلك يقول ابن الجزري:" كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا، وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ".[2]

ومن تفاصيل هذه الأركان عنده أن موافقة القراءة لوجه من وجوه اللغة العربية لا يشترط في الوجه أن يكون قوياً، وفي ذلك يقول:" وَقَوْلُنَا فِي الضَّابِطِ وَلَوْ بِوَجْهٍ نُرِيدُ بِهِ وَجْهًا مِنْ وُجُوهِ النَّحْوِ، سَوَاءٌ كَانَ أَفْصَحَ أَمْ فَصِيحًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، أَمْ مُخْتَلَفًا فِيهِ اخْتِلَافًا لَا يَضُرُّ مِثْلُهُ". [3]

وبالنسبة للسند فهو لا يشترط التواتر في كل حرف من حروف القراءات، وفي هذا يقول:" (وَقَوْلُنَا) وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَإِنَّا نَعْنِي بِهِ أَنْ يَرْوِيَ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ عَنْ مِثْلِهِ كَذَا حَتَّى تَنْتَهِيَ، وَتَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مَشْهُورَةً عِنْدَ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنَ الضَّابِطِينَ لَهُ غَيْرَ مَعْدُودَةٍ عِنْدَهُمْ مِنَ الْغَلَطِ أَوْ مِمَّا شَذَّ بِهَا بَعْضُهُمْ".[1]

---

(1) أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، **إبراز المعاني من حرز الأماني**، تحقيق أحمد القادري، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2010، ص176-177.

(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص9.

(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص10.

وفي موافقة رسم المصحف يقول:" وَنَعْنِي بِمُوَافَقَةِ أَحَدِ الْمَصَاحِفِ مَا كَانَ ثَابِتًا فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ". [2]

وهو بهذا يوافق ما عليه جمهور المحققين من علماء القراءات في شروط القراءة المقبولة التي لا يجوز إنكارها ولا ردها.

المطلب الثاني: أدلته في مواقفه من وجوه القراءات

ابن الجزري من علماء القراءات المحققين، الذين يرجع إليهم، ويعتمد على أقوالهم، وقد قام في كتابه هذا (النشر في القراءات العشر) بجمع القراءات ورواياتها وطرقها، وتحقيقها، وبيان الصحيح من غير الصحيح، ولم يكتف ببيان رأيه فيه ذلك دون ذكر الدليل الذي اعتمد عليه، والحجة التي يستند إليها فيما ذهب إليه، وقد تتبعت أدلته التي اعتمد عليها في بيان رأيه فوجدت أن هذه الأدلة هي على النحو الآتي:

أولاً: الاعتماد على المأثور

اعتمد ابن الجزري على المرويات عن الرسول صلى الله عليه وسلم، والصحابة الكرام رضي الله عنهم، وعن التابعين، في بعض ما ذهب إليه من مواقف من تعدد وجوه القراءات، سواء كان ذلك بالنظر إلى ظاهر المرويات أم بالنظر إلى ما يفهم منها، والمرويات إذا صحت، هي أقوى الأدلة، وهي مقدمة على غيرها من أنواع الأدلة الأخرى، ومن المواضع التي استدل واعتمد فيها على المرويات ما يأتي:

1. ذهب ابن الجزري في مسألة المفاضلةِ بين مراتب القراءةِ ومقدارها إلى ترجيح القول بأن قلَّة القراءة مع الترتيل والتدبر أفضل من كثرة القراءة وسرعتها، مستنداً في ذلك إلى المأثور عن السلف فقال: "والصحيحُ بل الصَّوابُ ما عليه معظمُ السلفِ والخلفِ، وهو أنَّ الترتيلَ والتَّدبُّرَ مع قلةِ القراءةِ أفضلُ من السرعةِ مع كثرتِها؛ لأنَّ المقصودَ من القرآنِ فهمُهُ والتفقُّهُ فيهِ والعملُ به، وتلاوتُه وحفظُه وسيلةٌ إلى معانيهِ".[3] ثم أشار إلى ما يؤيد قوله من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وإلى المروي عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد ومحمد بن كعب القرظي[4].

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص13.
(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص11.
(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص209.
(4) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص209.

ولعله يقصد قول ابن عباس:" لأن أقرأ سورةً أرتلها أحب إليَّ من أن أقرأَ القرآنَ كلَّه بغير ترتيل [1]. وما روي عن محمد بن كعب القرظي: "لأن أقرأ إذا زلزلت، والقارعةَ، ليلةً أردِّدَهما، وأتفكرَ فيهما، أحبَّ إليَّ من أن أبيتَ أهذُّ القرآنَ".[2]

2. ذهب في بابِ الاستعاذةِ إلى جواز النقصِ من صيغةِ الاستعاذة المشهورة، وهي: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، وذلك بأن يستعيذ القارئ بقوله: "أعوذ بالله من الشيطان"، فقال: "والصحيحُ جوازهُ لِما وردَ"[3]. وهذه إشارة منه إلى استناده في ذلك إلى المأثور، ثم ذكر بعد ذلك الأثر فقال:" وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ) [4]، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الرَّجِيمِ، وَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُهُ، وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ " اللَّهُمَّ اعْصِمْنِي مِنَ الشَّيْطَانِ "[5]، من غير ذكر الرَّجيم [6].

3. استند في تفصيله في مسألةِ تركيب القراءاتِ[7] إلى الحديث المروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فبعد أن قال: "والصَّوابُ عندنا في ذلك التفصيلُ، والعدولُ بالتوسُّطِ إلى سواءِ السَّبيلِ" ذكر أن هذا ما فهمه من حديث الأحرف السبعة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم:" إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ"، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [8]

---

(1)النووي، **التبيان في آداب حملة القرآن**، ص69، والقاري، علي بن (سلطان) محمد، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، دار الفكر، بيروت(2002م)، رقم الحديث (2204)، ج4، 1503ص.

(2) ابن أبي شيبة، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب في قراءة القرآن، رقم الحديث (8732)، ج2، ص256. وابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، (2000م)، **الاستذكار**، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص478.

(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص251.

(4) أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد قره بللي، كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، رقم الحديث (764)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: حسن لغيره ج2، ص76.

(5) لم أجده عند النسائي.

(6) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص251.

(7) هو التنقُّلُ بينَ القراءاتِ أثناءَ التلاوةِ من غيرِ إعادةٍ لأوجهِ الخلافِ، ودون الالتزامِ بروايةٍ معيَّنةٍ. ينظر: الدُّوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد، مختصر **العبارات لمعجم مصطلحات القراءات**، دار الحضارة للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م، ص46.

(8) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص19.والحديث متَّفق عليه، أخرجه: البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم (4706)، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، **الجامع الصحيح**، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، برقم (818).

4. وفي ترجيحه لكفاية الاستعاذةِ في الركعة الأولى من الصلاة على عدم تكرارها في كل ركعةِ استند إلى الحديث الذي أخرجه مسلمٌ في صحيحهِ من حديث أبي هريرة ﷺ قال: "كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا نهضَ من الرَّكعةِ الثَّانيةِ استفتحَ القراءةَ بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2]، ولم يسكت" [1]. ففهم من الحديث عدم تكرار الاستعاذة.

ثانياً: الاعتماد على الإجماع أو ما ذهب إليه الجمهور

ذهب ابن الجزري في بعض آرائه إلى ما كان عليه الإجماع أو ما ذهب إليه جمهور الأمة، وجمهور علماء القراءة والتجويد واللغة؛ أما الإجماع فهو دليل لا يخالف، وأما ما نقل واستفاض عن جمهور الأمة، وعن جمهور أهل الاختصاص، فهو أولى بالاتباع والقبول من غيره، ومن المواضع التي ذهب فيها إلى ما عليه الإجماع ما يأتي:

1. ذهب إلى اختيار إدغام هاءِ الصِّلةِ[2] في مثلها، نحو قوله تعالى:" نَحْوُ ﴿فِيهِۛ هُدٗى﴾ [البقرة:2] وقوله تعالى: ﴿جَاوَزَهُۥ هُوَ﴾ [البقرة:249]، وأمثالهما، وقد ورد ذلك في خمسة وتسعين موضعاً، ورد الإظهار، وذلك لأن أهل الأداء مجمعون على الإدغام، وفي ذلك يقول: " والصَّواب ما عليه إجماعُ أهلِ الأداءِ من إدغامِ البابِ كلِّه من غيرِ فرقٍ "[3].
2. في اختياره للإشمام[4] في قوله تعالى: ﴿تَأۡمَنَّا﴾ [يوسف: 11] على الوجهين الأخرين، وهما الادغام والروم[5]، استند في اختيارهِ إلى أنه مجمع عليه، ومقطوع به عند جميع أئمة أهل الاداء فقال: "وبه قطعَ سائرُ أئمَّةِ أهلِ الأداءِ من مؤلِّفي الكتبِ."[6]
3. في اختلافهم عن أبي جعفر[1] في السكت على الحروف المقطعة في بداية السور، وعدمه، والسكت في الكل والاستثناء في بعضها، رجح ابن الجزري السكت معتمداً على الإجماع فقال:" وَالصَّحِيحُ السَّكْتُ عَنْ

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص258. والحديث رواه الإمام مسلم، **الجامع الصحيح** (صحيح مسلم)، كتاب الصلاة، باب إذا نهض من الركعة الثانية، رقم الحديث (599).

(2) وتسمى هاء الكناية، ويسمى مدها مد الصلة، هي هاء زائدة، يكنى بها عن المفرد الغائب. ينظر: القضاة، **الواضح**، ص 95.

(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص284.

(4) هو ضم الشفتين من غير صوت بعيد النطق بالحرف الأخير ساكناً، إشارة إلى الضم بحيث يدركه المبصر دون الأعمى، ويكون على الحرف الأخير المرفوع أو المضموم. ينظر: القضاة، **الواضح**، ص 129.

(5) هو الإتيان ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد، ويكون في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور. ينظر: القضاة، **الواضح**، ص 128.

(6) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص304.

أَبِي جَعْفَرٍ عَلَى الْحُرُوفِ كُلِّهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ لِشَيْءٍ مِنْهَا؛ وِفَاقًا لِإِجْمَاعِ الثِّقَاةِ النَّاقِلِينَ ذَلِكَ عَنْهُ نَصًّا وَأَدَاءً، وَبِهِ قَرَأْتُ وَبِهِ آخُذُ، اللَّهُ أَعْلَمُ. (2)

وأما المواضع التي استند فيها إلى ما عليه الجمهور فمنها المواضع الآتية:

1. في اختلافهم عن أبي عمرو البصري(3) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمران:115] بين الخطاب والغيبة، حيث نصوا عنه أنه قال:" مَا أُبَالِي أَبِالتَّاءِ أَمْ بِالْيَاءِ قَرَأْتُهُمَا"(4)، صوَّب ابن الجزري الوجهين، واختار الخطاب بالتاء معتمداً على ما ذهب إليه الجمهور، فقال:" وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، وَرَدَا مِنْ طَرِيقِ الْمَشَارِقَةِ، وَالْمَغَارِبَةِ، قَرَأْتُ بِهِمَا مِنَ الطَّرِيقَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الْخِطَابَ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ".(5)
2. في اختياره للمرادِ بإخفاءِ الاستعاذةِ ذهب إلى القول بأن المراد هو التلفظ به وإسماع النفس، وليس الكتمان في النفس، وذلك اتباعاً لما ذهب إليه الجمهور، فقال: "وقال الجمهورُ: المرادُ به الإسرارُ، وعليهِ حملَ الجعبريُّ(6) كلامَ الشَّاطبيِّ(7)، فلا يكفي فيهِ إلَّا التَّلفظُ وإسماعُ نفسِه، وهذا هو الصَّوابُ؛ لأنَّ نصوصَ المتقدمينَ كلَّها على جعلِه ضدًّا للجَهرِ، وكونُه ضدًّا للجَهرِ يقتضي الإسرارَ به". (8)
3. في اختلاف أهل الأداءِ في مقدار مد حرف المد في مدِّ البدل لورش(9) من طريق الأزرق(10)، الذي روي فيه ثلاثة وجوه، هي الإشباع، والتوسط، والقصر، ذهب ابنُ الجزريّ إلى الأخذِ بالأوجهِ الثَّلاثةَ، معتمداً في ذلك على قبول جمهور الأمة لها فقال: "والحقُّ في ذلك أنَّه قد شاعَ وذاعَ وتلقَّته الأمَّة بالقَبولِ فلا وجه لردِّه"(11).

(1) هو الإمام أبو جعفر المخزومي يزيد بن القعقاع، المدني، القاري، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، روى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم وأبو عمرو وعيسى بن وردان، (ت: 130 هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 40.

(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص425.

(3) هو أبو عمرو زبَّان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري (ت: 154هـ) أحد القراء العشرة. ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 58.

(4) ابن الجزري، **النشر**، ج2، ص241.

(5) ابن الجزري، **النشر**، ج2، ص241.

(6) هو المقرئ أبو بكر بن أبي شامة الشيخ الجعبري (ت: 713هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 389.

(7) هو عبد الرحمن بن علي بن أحمد أبو الحسن بن الدوش (ت: 496هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 253.

(8) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص254.

(9) عثمان بن سعيد الملقب بورش أبو سعيد المصري المقرئ. احد رواة الامام نافع (ت: 197هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 91- 93.

(10) أبو يعقوب الأزرق يوسف بن عمرو بن يسار المدني، ثم المصري. احد طرق ورش (ت: 240هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 107.

(11) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص340.

ثالثاً: الاعتماد على مذهب المحققين من أئمة القراءات

يعتمد ابن الجزري في بعض المسائل على ما ذهب إليه المحققون من أئمة القراءات؛ وذلك لأنه صادر عن أهل الخبرة والمعرفة، ممن عرف بالتحقيق في هذا العلم والانشغال به، ولذا كانت أقوالهم في كثير من مواضع الاختلاف محل قبول عنده، وقد كان يذكرهم جملة دون بيان لأسمائهم، ومن المواطن التي اعتمد فيه على أقوال المحققين المواطن الآتية:

1. بعد أن ذكر اختلاف القراء في عدد مراتب المد المتصل إلى ثلاثة أقوال اختيار الأخذِ بالقول الثَّالث، القائل بأن له مرتبتين هما: الإشباعُ، والتوسطُ، مستنداً في ذلك إلى ما عليه المحققون من القرَّاء فقال:" وهو الذي استقرَّ عليه رأيُ المحقِّقين من أئمَّتِنا قديمًا وحديثًا... وهو الذي أميلُ إليه، وآخُذُ به غالبًا، وأُعوِّلُ عليهِ". [1]
2. في ذهابه إلى القول بأن التكرير صفة لازمةٌ لحرفِ الراء لا تنفك عنه، وعدم قبوله للقول الآخر الذي يقول بأنها صفة غير لازمة، اعتمد في ذلك على أنه مذهب المحققين من أهل الأداء، فقال:" وظاهرُ كلامِ سيبويهِ[2] أنَّ التكريرَ صفةٌ ذاتيةٌ في الرَّاءِ، وإلى ذلك ذهب المحقِّقونَ، فتكريرُها رُبوُّها في اللفظِ، لا إعادتُها بعدَ قطعِها، ويتحفَّظونَ من إظهارِ تكريرِها، خصوصًا إذا شدِّدَت، ويعدُّونَ ذلك عيبًا في القراءةِ، وبذلك قرأنا على جميعِ من قرأنا عليه، وبه نأخذُ". [3]
3. في مسألة إدغامِ الدَّالِ في الجيمِ ذهبَ ابنُ الجزريّ إلى اختيار الإخفاءِ على الإدغام، مستنداً في ذلك إلى عسر الإدغام في هذه الحالة، وإلى أن أكثر المحققين من المتأخرين ذهبوا إلى الإخفاء فقال: "وإنْ كانَ السَّاكنُ حرفًا صحيحًا فإنَّ الإدغامَ الصحيحَ معه يعسر؛ لكونِه جمعًا بين ساكنينِ أوَّلُهما ليس بحرفِ علةٍ، فكان الآخذون فيه بالإدغامِ الصحيحِ قليلين، بل أكثرُ المحققينَ من المتأخرينَ على الإخفاءِ، وهو الرَّومُ المتقدِّمُ، ويعبَّرُ عنه بالاختلاسِ، وحملوا ما وقعَ من عبارةِ المتقدمينَ بالإدغامِ على المجازِ". [4]

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 333.

(2) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، أخذ عن الخليل بن أحمد، كان من كبار أئمة النحو بالبصرة، (ت: 180هـ). ينظر: الإشبيلي، محمد بن الحسن بن عبيد الله، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص66.

(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص204.

(4) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص299.

رابعاً: الاعتماد على ما قرأ به على شيوخه

يتمسك ابن الجزري فيما يذهب إليه أحياناً معتمدا على ما قرأ به على شيوخه، أو أخذه عنهم، أو تعلمه منهم؛ وذلك لأنه كانوا لديه موضع ثقة واعتماد، فقد كان يختارهم من بين الشيوخ اختياراً كما ذكرت في ترجمته، ومن المواطن التي اعتمد فيها على شيوخه ما يأتي:

1. اختيار السَّكت بينَ السُّورتينِ على البسملة والوصل بينهما، مستنداً في ذلك إلى الذي أخذه عن شيوخه فقال: "والذي قرأتُ به وآخذُ: السَّكتُ عن جميعِ من رويَ عنه السَّكتُ بين السُّورتين سكتًا يسيرًا من دونِ تنفسٍ، قدرَ السَّكتِ لأجلِ الهمزِ، عن حمزةَ[1] وغيرِه، حتى إنِّي أخرجتُ وجهَ حمزةَ مع وجه ورشٍ بين سورتي (والضُّحى، وألم نَشْرَح) على جميعِ من قرأتُ عليه من شيوخي، وهو الصوابُ"[2].
2. في كلامه عن اختلافِ أهل الأداءِ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ ﴾ [الطلاق:4] بين الإدغام والإظهار ذهب ابنُ الجزريّ الى اختيار كلا الوجهينِ، وذلك لأنه قرأ بهما على شيوخه فقال: "وكلٌّ من وجهَيِ الإظهارِ والإدغامِ مأخوذٌ به، وبهما قرأتُ على أصحابِ أبي حيان[3]، عن قراءتِهم بذلك عليه". [4]
3. وعند حديثه عن إدغامِ الشِّينِ في السِّينِ ذكر وجه آخر فيهما هو الإظهار، واختار كليهما؛ وذلك لأنه قرأ بهما على شيوخه، وفي هذا يقول: "والوجهان صحيحان، قرأتُ بهما، وبهما آخذ". [5]
4. وفي الاختلاف بين إدغامِ النونِ في اللامِ وإظهارها اختار القولِ بالإدغامِ، وذلك لأنه ثابت في طرق كتابه، وبيَّن ذلك بقولهِ: "والأوَّلُ هو المعوَّلُ عليهِ والمأخوذُ به من طرقِ كتابنا"[6]، ومعلوم أن ما في كتابه أخذه مشافهة عن شيوخه.
5. في الخلاف في إدغامِ المتقاربين أو إظهارهما إذا جاء بعدهما نون الجمع، وهو في المصحف في موضع واحد، في قوله تعالى: ﴿ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ ﴾ [التحريم:5] ذهب ابنُ الجزريّ في اختياره إلى الأخذِ بالوجهينِ دون

(1) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام، أبو عمارة الكوفي مولى آل عكرمة بن ربعي التميمي الزيات (ت: 156هـ) أحد القراء السبعة. ينظر: الذهبي **معرفة القراء**، ص 66.

(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص 263.

(3) يحيى بن سعيد بن حيان أبو حيان التيمي الكوفي ثقة، (ت: 144هـ). (ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، مصدر سابق، ج2، ص501).

(4) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص285.

(5) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص293.

(6) ينظر: ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص295.

اختيار لأحد القولين، وذلك اعتماداً على ما أخذه عن شيوخ الأمصار فقال: "وعلى إطلاقِ الوجهينِ فيها من علمناه من القرَّاء بالأمصار". [1]

خامساً: الاعتماد على ثبوت النص عن أئمة القراءات

مما اعتمد عيه ابن الجزري في مواقفه من وجوه القراءات هو أن يكون قد ثبت نصاً في كتب أئمة علم القراءات أو عدم وجود نص يخالف ما ذهب، وقد كان يذكر ذلك عموماً دون ذكر كتاب معين أحياناً، وغالباً ما كان يشير إلى الكتاب أو إلى مؤلفه.

ومن المواطن التي أشار فيها إلى النصوص دون بيان صاحب الكتاب أو مؤلفه، ما ذكره في الموطنين الآتيَيْنِ:

1. في الاختلاف في إدغامِ التَّاءِ في الثَّاءِ أو إظهارها في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ [الإنسان: 20] ذهب إلى الأخذ بالإظهارِ، وذلك لأنه منصوص عليه في الكتب فقال: "والمأخوذُ به هو الإظهارُ؛ حفظاً للأصولِ، ورعياً للنُّصوصِ."[2]
2. في المدِّ المنفصلِ لأبي عمرٍو البصري ذهب ابنُ الجزريّ إلى اختيار الأخذ بالقصر دون المد، وذلك لأنه الذي ورد في نصوص الكتب دون غيره، وفي ذلك يقول: "وهو الصحيحُ الذي لا نعلمُ نصاً بخلافه، وهو الذي نقرأُ به ونأخذ."[3]

أما المواطن التي ذكر فيها صاحب النص أو كتابه الذي اعتمد عليه فيما ذهب إليه فهي كثيرة، وأذكر منها ما يأتي:

1. في الاختلاف في إدغامِ الواوِ إذا سكن ما قبلها أو إظهارها ذهب ابنُ الجزريّ إلى القولِ بالإدغامِ، وذلك اتباعاً منه لنص أبي عمرو الداني[4] عليه فقال: "وَالصَّحِيحُ أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾ [الأنعام:127]

(1)ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص286.

(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص288.

(3) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص322.

(4) هو أبو عمرو الداني هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم القرطبي، الإمام العلم، المعروف بأبي الصيرفي، أو بأبي عمرو الداني، لنزوله بدانية (ت: 444هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 226-228.

وَبَيْنَ ﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف:199] وَبَيْنَ ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة:16]، إِذْ لَا يَصِحُّ نَصٌّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَأَصْحَابِهِ بِخِلَافِهِ". (1)

2. في رده للقول بوجود مرتبة خامسة في مراتب المد المتصل عند أبي عمرٍو الدَّانيّ اعتمد في ذلك على نص أبي عمرو نفسه في كتبه الأخرى، وفي ذلك يقول ابن الجزري: " وظاهرُ كلامِ التيسيرِ أنَّ بينهما مرتبةً أخرى، وأقرأني بذلك بعضُ شيوخِنا عملًا بظاهرِ لفظه، وليس ذلك بصحيحٍ، بل لا يصحُّ أن يؤخذَ من طرقهِ إلا بأربعِ مراتب كما نصَّ عليه صاحبُ " التيسير"(2) في غيرِه، فَقَالَ فِي الْمُفْرَدَاتِ مِنْ تَأْلِيفِهِ: إِنَّهُ قَرَأَ لِلسُّوسِيِّ وَابْنِ كَثِيرٍ(3) بِقَصْرِ الْمُنْفَصِلِ وَبِمَدٍّ مُتَوَسِّطٍ فِي الْمُتَّصِلِ، وَإِنَّهُ قَرَأَ عَنِ الدُّورِيِّ وَقَالُونَ(4) عَلَى جَمِيعِ شُيُوخِهِ بِمَدٍّ مُتَوَسِّطٍ فِي الْمُتَّصِلِ، لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ". (5)

3. وكذا في اختياره في الإشارةِ للإدغامِ في ﴿خُذَّ﴾ [يوسف: 11] الإشمام دون القولين الآخرين وهما الروم والإشمام، وذلك لأن الشاطبي قال به (6)، ولأن "بِهِ وَرَدَ نَصُّ الْأَصْبَهَانِيِّ". (7)

4. في الخلاف بين القراء في إدغامِ الجيمِ في الشّينِ وإظهارها ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: 29] ذهب ابنُ الجزريّ إلى الأخذِ بالوجهينِ، وذلك لورود النص عليهما، يقول في ذلك: " والوجهانِ صحيحانِ، نصَّ عليهما سبطُ الخيَّاطِ". (8)

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص283-284. وينظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت: 444هـ)، **التحديد في الإتقان والتجويد**، تحقيق: د. غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، (ط1) 1407 هـ - 1988م، ص 136.

(2) كتاب لأبي عمرو الداني.

(3) السوسي: هو أبو شعيب السوسي صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود، بن مسرح الرستبي الرقي المقرئ(ت: 261)، وابن كثير: هو عبد الله بن كثير بن المطلب الإمام أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري المكي إمام المكيين في القراءة. ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص115، ص 49.

(4) الدوري: هو حفص بن سليمان أبو عمر الدوري مولاهم الغاضري الكوفي، المقرئ الإمام صاحب عاصم (ت: 180هـ)، وقالون: هو قالون أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي، مولى بني زهرة (ت: 220هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص84، ص 93.

(5) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص316.

(6) ينظر: الشاطبي، **حرز الأماني ووجه التهاني**، البيت رقم (773-774)، ص78).

(7)ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص304. وينظر: الداني، جامع البيان في القراءات السبع، ج3، ص1221.

(8) ينظر: ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص290. وينظر: سبط الخياط، **المبهج**، ج1، ص194.

سادساً: الاعتماد على القياس وبيان العلة والتحليل

اعتمد ابن الجزري في بعض مواقفه من الخلاف بين القراء في وجوه القراءات على القياس، وعلى بيان علة القراءة ليقرر بعد ذلك ويختار ما يراه مناسباً، وربما فصَّل في المسألة فلم يُجْرِ على كافة فروعها حكماً واحداً، وقد يأتي بجديد لم يسبق إليه، وكل هذا نابع من تمكنه من علم القراءات وسعة اطلاعه ومعرفته. ومن هذه المواطن ما يأتي:

فقد اعتمد على القياس في المواطن الآتية:

1. في إلحاقه لسكون الإدغامِ لأبي عمرٍو البصريّ بالمدّ العارض للسكون، وإجراءِ أحكامه عليه من القصرِ، والتَّوسطِ، والإشباعِ، معتمداً في ذلك على القياس والمشابهة بينهما، فقال: "والصَّوابُ أنَّ سكونَ إدغامِ أبي عمرٍو عارضٌ كالسُّكونِ في الوقفِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِجْرَاءُ أَحْكَامِ الْوَقْفِ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْكَانِ وَالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ". [1]
2. عند عرضه الأوجهَ الجائزةَ بين سورتي الأنفال والتوبة، وهي الوقف، والسكت، والوصل، ذهب إلى اختيار الوقفِ على آخر سورةِ الأنفالِ مع النفس، والابتداءِ بسورةِ التَّوبة، ثم علل ذلك فقال: "وأمَّا الوقفُ فهو الأقيسُ، وهو الأشبهُ بمذهبِ أهلِ التَّرتيلِ، وهو اختياري في مذهبِ الجميعِ؛ لأنَّ أواخرَ السُّورِ من أتمِّ التَّمامِ" [2]، وهنا نجد أنه ذهب إلى القياس مع بيانه لعلَّة الحكم.
3. وفي الخلاف بين أهلِ الأداءِ في مد حرفِ المدِّ الواقعِ بعد همزِ الوصلِ حالة الابتداءِ أو استثنائه من قاعدةِ المدِّ عند ورشٍ، ذهب إلى ترجيحِ استثنائِه من قاعدة المد، وعلل ذلك بعدم الاعتداد بالعارض فقال: "ووجهُ القصرِ: كونُ همزةِ الوصلِ عارضةً والابتداءُ بها عارضٌ، فلم يعتدَّ بالعارضِ، وهذا هو الأصحُّ، والله أعلم". [3]

وفصل في المسألة ولم يأخذ بقول أحد الفريقين على الإطلاق في بعض المواضع، ومنها ما يأتي:

1. في اختلافهم في مدِّ الحرفِ الواقعِ قبل الهمزِ إذا غير الهمز عن صفته التي كان لأجلها المد أو قصره، والتي جوزوا فيها الوجهين: المد لعدم الاعتداد بالعارض، والقصر لذهاب ما كان المد لأجله، فبعد أن ذكر أن المذهبين صحيحان وقويان، ذهب إلى التفصيل في المسألة، ولم يذهب إلى تأييد من قال بالقصر مطلقاً أو بالمد مطلقاً، فرأى أن يميز بين ما ذهب أثرهُ بالكليَّةِ كالذي ذهب بالحذفِ، وبين الذي بقيَ أثرُه، فيقصر

(1) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص336.
(2) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص269.
(3) ابن الجزري، **النشر**، جض1، ص344.

الذي ذهب أثره، ويمد الذي بقي أثره، ثم ذكر علة تفصيله فقال: "والتحقيقُ في ذلك أن يقالَ: إن الأولى فيما ذهبَ بالتغيُّرِ اعتباطًا هو الثاني – أي القصر، وفيما بَقِيَ له أثرٌ يدلُّ عليه: هو الأوَّلُ – أي المد؛ ترجيحًا للموجودِ على المعدومِ فقد حكى أبو بكرٍ الدَّاجُونيُّ[1]، عن أحمد بنِ جبيرٍ[2]، عن أصحابه، عن نافعٍ[3] في الهمزتين المتفقتين، نحو: ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ﴾ [الحج: 65] قال: "يهمزون، ولا يُطوِّلون (السما) ولا يهمزونها"[4]، وهذا نصٌّ منه على القصرِ من أجلِ الحذفِ، وهو عينُ ما قلناه، والله أعلم. وممَّا يدلُّ على صحةِ ما ذكرْناه ترجيحُ المدِّ على القصرِ لأبي جعفرٍ في قراءته ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[البقرة: 40] ونحوِه بالتلْيينِ لوجودِ أثرِ الهمزةِ، ومنعُ المدِّ في ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ [القصص: 62] ونحوِه في روايةٍ من حذفَ الهمزةَ عن البزّيِّ[5] لذهابِ الهمزة"[6].

2. وجاء برأي جديد في بيانه للحروف التي مخرجها الجوفِ قال بأنها حروف المد واللين الثلاثة، وهي: الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وتسمى الحروف الهوائية أو الجوفية، ولم يذهب إلى جعل الهمزة معها، كما ذهب إليه غيره، وفي هذا يقول:" الصوابُ اختصاصُ هذه الثلاثةِ بالجوفِ دون الهمزةِ؛ لأنَّهنَّ أصواتٌ لا يعتمدنَ على مكانٍ حتَّى يتَّصلنَ بالهواءِ بخلافِ الهمزةِ"[7]. وهو قول تفرد به عن غيره وإن كان قد أشار إلى أن الخليل[8] سبقه في ذلك إلا أن الصحيح أن الخليل ألحق الهمزةَ بحروفِ

(1) محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملي، من رملة لد يعرف بالداجوني الكبير، إمام كامل ناقل رحال مشهور ثقة، توفي سنة 324هـ. ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، مصدر سابق، ج2، ص108.

(2) أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير أبو جعفر وقيل أبو بكر الكوفي نزيل انطاكية، توفي سنة 258هـ. ينظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، مصدر سابق، ج1، ص53.

(3) هو نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي، مولاهم أبو رويم المقرئ المدني. (ت: 199هـ). ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 64.

(4) ينظر: الداني، **جامع البيان**، مصدر سابق، ج2، ص541.

(5) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، أبو الحسن البزي المكي، المقرئ قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام ومولى بني مخزوم (ت:250 هـ) ينظر: الذهبي، **معرفة القراء**، ص 102.

(6) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص355.

(7) ابن الجزري، **النشر**، ج1، ص199.

(8) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي (ت: 175هـ)، إمام في علم النحو، وهو مستنبط العروض، وله كتاب (العين) في اللغة، وكتاب (العروض). ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج2، ص244.

الجوفِ فقال:" في العربية تسعةٌ عشرونَ حَرْفًا: منها خمسةٌ وعشرونَ حَرْفًا صِحَاحاً لها أحيازٌ ومدارج، وأربعةُ أحرفٍ جُوْفٍ وهي: الواو والياء والألف اللَّينَة والهمزة."[1]

الخاتمة:

في ختام هذا البحث أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي على النحو الآتي:

1. إنَّ ابن الجزري كانت له شخصية واضحة في كتابه، وقد عبر عن آرائه بكلمات وعبارات متعددة ومتنوعة، وهي دقيقة في الدلالة والتعبير عن رأيه.
2. إنَّ ابن الجزري لم يكتف بنقل القراءات وجمعها وتدوينها في كتاب (النشر)، بل قام إلى جانب ذلك بدراستها وتحقيقها والتأكد من ثبوتها.
3. إنَّ ابن الجزري التزم بما ذهب إليه الجمهور في أركان القراءة المقبولة، متفقاً معهم في عدم اشتراط أن تكون القراءة متواترة.
4. إنَّ ابن الجزري اعتمد على أدلة متعددة في تحقيق في وجوه القراءات، ودراستها قبل أن يقبلها أو يردها أو يقدم بعضها على بعض، وهذه الأدلة هي المأثور، والإجماع، وما قرره المحققون، وما قرأ به على شيوخه، وثبوت النص عند أئمة القراءات، والقياس.
5. إنَّ الأدلة التي اعتمد عليها ابن الجزري في بيان رأيه لم تخرجه عن دائرة الشروط والأركان الثلاثة التي وضعوها لقبول القراءات، ولم تكن آراؤه اجتهاداً مطلقاً بل بقي – غالباً – في حدود الأثر، وخرج عن ذلك عند اعتماده على القياس.

والحمد لله رب العالمين

(1) الفراهيدي، **العين**، ج1، ص57.

المراجع والمصادر

1. البخاري، محمد بن إسماعيل، (د.ت)، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه*.
2. الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (د.ت) ، *النشر في القراءات العشر* (الطبعة المعتمدة في هذه الدراسة) ، مراجعة الشيخ علي محمد الضباع، (د. ط) ، بيروت، دار الكتاب العربي.
3. الجزري، محمد بن محمد، (1431هـ – 2010م) ، *غاية النهاية في طبقات القراء* ، تحقيق: د. علي محمد عمر، (ط1) ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
4. الجزري، محمد بن محمد، (1435هـ – 2014م) ، *جامع أسانيد ابن الجزري*، تحقيق: د. حازم حيدر، (ط1) ، الرياض، كرسي تعليم القرآن الكريم وإقراءه جامعة الملك سعود.
5. الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، (1995م) ، *معجم البلدان*، ط2، بيروت، دار صادر.
6. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (1434هـ – 2013م) ، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، ط6، بيروت، دار صادر.
7. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، (1407 هـ – 1988م) ، *التحديد في الإتقان والتجويد*، تحقيق: د. غانم قدوري حمد، (ط1) ، بغداد، مكتبة دار الأنبار.
8. أبو داود، سليمان بن الأشعث، (2009م)، *سنن أبي داود*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد قره بلل، (د. ط)، عمَّان، (د. ن).
9. الدُّوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد، (2008م) ، *مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات*، (ط1) ، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار الحضارة للنشر.
10. سبط الخياط، عبد الله بن علي بن أحمد، (2012م) ، *المبهج في القراءات الثمان*، تحقيق: د. خالد أبو الجود، (ط1) ، بيروت، دار ابن حزم.
11. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، (د.ت) ، *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*، (د. ط) ، بيروت، دار الجيل.
12. الشاطبي، القاسم بن فيره بن خلف،(2013م) ، *حرز الأماني ووجه التهاني*، تحقيق: د. أيمن سويد، (ط2) ، دمشق، دار الغوثاني.
13. أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، (2010م) ، *إبراز المعاني من حرز الأماني*، تحقيق: أحمد القادري، (ط1) ، بيروت، عالم الكتب.
14. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم،(1409هـ) ، *الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار*، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (ط1) ، الرياض، مكتبة الرشد.
15. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، (2000م) ، *الاستذكار*، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، (د. ط) ، دار بيروت، الكتب العلمية.
16. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (1418هـ – 1998م)، *إنباء الغمر بأبناء العمر*، تحقيق: د. حسن حبشي، (د. ط)، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
17. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، (1406هـ – 1986م) ، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (ط1) ، دمشق، دار ابن كثير.

18. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1980م) ، *العين*، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، (د. ط) ، العراق، دار الرشيد.
19. القاري، علي بن (سلطان) محمد، (2002م) ، *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*، (د. ط) ، بيروت، دار الفكر.
20. القضاة، محمد عصام مفلح وآخرون، (1418هـ -1998م) ، *الواضح في أحكام التجويد*، (ط3) ، دار النفائس، عمّان.
21. ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله، (1410هـ - 1990م) ، *المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد*، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، (ط1) ، (د. م) ، (د. ن).
22. النعيمي، عبد القادر بن محمد، (1365هـ - 1946م) ، *دور القرآن في دمشق*، تحقيق صلاح الدين المنجد، (د. ط) ، دمشق، (د. ن).
23. النووي، يحيى بن شرف الدِّين، (1991م) ، *التبيان في آداب حملة القرآن*، تحقيق بشير محمد عيون، (ط1) ، دمشق، دار المؤيد.
24. النويريُّ، محمد بن محمد بن محمد بن علي، (2009م) ، *شرح طيبة النشر في القراءات العشر*، تحقيق د. مجدي محمد باسلوم، (ط2) ، بيروت، دار الكتب العلمية.
25. النيسابوري، أحمد بن الحسين بن مِهْران، أبو بكر (1981م)، *المبسوط في القراءات العشر*، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، (د. ط)، دمشق، مجمع اللغة العربية.

References:

1. Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash'ath, (2009 AD), *Sunan Abi Dawood* (in Arabic), edited by: Shuaib Al-Arnaout and Muhammad Qarah Bellal, (Without edition), Amman, (Without publication).
2. Abu Shama al-Maqdisi, Abd al-Rahman bin Ismail bin Ibrahim, (2010 AD), *'Iibraz almaeani min harz al'amani* (in Arabic), edited by: Ahmad al-Qadri, (1st ed.), Beirut, The World of Books.
3. Al-Asqalani, Ahmad bin Ali bin Hajar, (1418 AH - 1998 AD), *'Iinba' alghamar bi'abna'* (in Arabic)aleumri, edited by: Dr. Hassan Habashi, (Without edition), Cairo, the Supreme Council for Islamic Affairs.
4. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, (Undated), *Al-Jami 'Al-Musnad Al-Sahih Al-Muqisad of the matters of the Messenger of God* (in Arabic)*, peace and blessings be upon him*, and his Sunnah and days. (Without place), (Without publication).
5. Al-Dani, Abu Amr Othman bin Saeed bin Othman bin Omar, (1407 AH - 1988 AD), *Altahdid fi al'iitqan waltajwid* (in Arabic), edited by: Dr. Ghanim Qaddouri Hamad, (1st ed), Baghdad, Dar Al-Anbar Library.
6. Al-Dosari, Ibrahim bin Saeed bin Hamad, (2008 AD), *Abstract of Phrases for the Glossary of Readings Terms* (in Arabic), (1st ed), Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, Civilization Publishing House.
7. Al-Farahidi, Al-Khalil Bin Ahmed, (1980 AD), *Al-Ain* (in Arabic), edited by: Dr. Mahdi Makhzoumi, d. Ibrahim Al-Samarrai, (1st ed.), Iraq, Dar Al-Rashid.
8. Al-Hamwi, Yaqout Bin Abdullah Al-Roumi, (1995 AD), *Maejam albuldan*(in Arabic), (2nd Edition), Beirut, Dar Sader.
9. Al-Jazari, Abu al-Khair Muhammad ibn Muhammad al-Dimashqi (Undated), *Alnashr fi alqara'at aleashr* (in Arabic) (the edition approved in this study), reviewed by Sheikh Ali Muhammad al-Dabaa, (Without edition), Beirut, Dar al-Kitab al-Arabi.
10. Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad, (1431 AH - 2010 AD), *Ghayat alnihayat fi tabaqat alqura'I* (in Arabic), edited by: Dr. Ali Muhammad Omar, (1st edition), Cairo, Al-Khanji Library.
11. Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad, (1435 AH - 2014 AD*), Jamie 'asanid abn aljizrii*(in Arabic), investigation by: Dr. Hazem Haider, (1st edition), Riyadh, Chair for Teaching and Reciting the Holy Quran, King Saud University.
12. Al-Nawawi, Yahya Bin Sharaf Al-Din, (1991 AD), *Altabiaan fi adab hamlat alqurani*(in Arabic), Edited by Bashir Muhammad Ayyun, (1st ed.), Damascus, Dar Al-Moayad.
13. Al-Nisaburi, Ahmad Ibn Al-Hussein Bin Mehran, Abu Bakr (1981 AD), *Al-Mabsut fi Al-Ten Readings* (in Arabic), edited by: Subay Hamzah Hakami, (Without edition), Damascus, The Arabic Language Academy.
14. Al-Nuaimi, Abd al-Qadir bin Muhammad, (1365 AH - 1946 AD), *Dour alquran fi dimashq*(in Arabic), Achieving Salah Al-Din Al-Munajjid, (Without edition), Damascus, (Without publication).
15. Al-Nuwairi, Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Ali, (2009 AD), *Sharah tayibat alnashr fi alqara'at aleushri*(in Arabic), edited by Dr. Majdi Muhammad Baslum, (2nd ed.), Beirut, Dar Al-Kotob Al-Alami.
16. Al-Qudah, Muhammad Essam Mufleh and others, (1418 AH -1998 AD), *Alwadih fi 'ahkam altajwiudi*(in Arabic)*,* (3 ed.), Dar Al-Nafaes, Amman.
17. Al-Sakhawi, Muhammad ibn Abd al-Rahman, (Undated), *Aldaw' allaamie li'ahl alqarn altaasiei*(in Arabic), (Without edition), Beirut, Dar Al-Jeel.
18. Al-Shatibi, Al-Qasim Bin Fara Bin Khalaf, (2013 AD). *Harz al'amaniu wawajah altihani*(in Arabic), edited by: Ayman Sweid, (2nd ed), Damascus, Al-Ghuthani House.

19. Ibn Abd al-Barr, Yusuf bin Abdullah bin Muhammad, (2000 AD), *Al-Istidhkar*(in Arabic), edited by: Salem Muhammad Atta, Muhammad Ali Moawad, (1st ed.), Dar Beirut, alkutub aleilmiat.
20. Ibn Abi Shaybah, Abdullah bin Muhammad bin Ibrahim, (1409 AH), *Alkitab almusanaf fi al'ahadith walathari* (in Arabic), edited by: Kamal Yusef Al-Hout, (1st ed.), Riyadh, Al-Rashed Library.
21. Ibn Al-Imad, Abdul-Hay Bin Ahmad, (1406 AH - 1986 AD*), Shadharat aldhahab fi 'akhbar min dhahab*(in Arabic), Edited by: Mahmoud Al-Arna`out, (1st ed.), Damascus, Dar Ibn Katheer.
22. Ibn Khallkan, Ahmed bin Muhammad bin Ibrahim, (1434 AH - 2013 AD), *Wafiaat al'aeyan wa'anba' 'abna' alzamaani* (in Arabic), (6th edition), Beirut, Dar Sader.
23. Ibn Muflih, Ibrahim bin Muhammad bin Abdullah, (1410 AH - 1990 AD), *Almqsd al'arshad fi dhakar 'ashab al'imam 'ahmad* (in Arabic), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Uthaimin, (1st ed.), (Without place), (Without publication).
24. The Reciter, Ali Bin (Sultan) Muhammad, (2002 AD), *Mraqat Al-Mufateh Sharh of Mishkat Al-Masabih*(in Arabic), (Without edition), Beirut, Dar Al-Fikr.
25. The tribe of Al-Khayyat, Abdullah bin Ali bin Ahmed, (2012 AD), *Almubahij fi alqara'at althumani* (in Arabic), edited by: Dr. Khaled Abu Al-Joud, (1st ed.), Beirut, Dar Ibn Hazm.